

اجتماع الجمعية العامة العادية

حضر الاجتماع السابع والعشرين للجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2022

عقدت الجمعية العامة العادية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 29 مارس 2022 بالحضور الشخصي، وذلك في قاعة الاجتماعات المتعددة الأغراض في الطابق الثامن، بالمقر الرئيسي للشركة في توبلي - مملكة البحرين، وبحضور عدد من المساهمين يمثلون أصالة ووكالة 146,425,423 مليون سهم وبما تعادل نسبته 71.71% من رأس المال وبذلك يكون النصاب قانونياً كما نصت على ذلك المادة (201) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

ولقد انعقد الاجتماع بالحضور الشخصي للمساهمين وممثليهم، وأعضاء مجلس الإدارة، وسكرتير مجلس الإدارة، وممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للشركة، ومسجل الأسهم شركة البحرين للمقاصلة، إلى جانب أعضاء الإدارة العليا للشركة، سواء عن طريق الحضور الشخصي، أو عن طريق الحضور الافتراضي عبر وسائل الاتصال المرئي بالبث الداخلي.

ممثلو الجهات الرسمية، وهم:

1. أ. مريم خالد راشد أحمد الجبن عن إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة [حضور افتراضي].
2. أ. سناء ناصر عن إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة بمصرف البحرين المركزي [حضور افتراضي].
3. أ. جابر العالي عن إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي [حضور شخصي].
4. أ. حسن ثامر عن إدارة الإدراج والإفصاح ببورصة البحرين [حضور افتراضي].

ممثل مدققي الحسابات الخارجيين عن السادة إرنست و يونغ (E&Y):

1. أ. عيسى الجوير [حضور شخصي].

ممثل مسجل الأسهم عن السادة شركة البحرين للمقاصلة ش.م.ب. (مفقلة):

1. أ. هبة مبارك، وأ. حسين حاجي [حضور شخصي].

ولقد انعقد الاجتماع برئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة السيد عبدالرحمن يوسف فخرو، الذي رَحِبَ بجميع الحاضرين من المساهمين وممثليهم، ومندوبي الجهات الرسمية، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وشكرهم على حضورهم للاجتماع. بعد ذلك، استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في مناقشة أيّة موضوعات أخرى تحت المادة الأخيرة من جدول الاجتماع وهي "ما يستجد من أعمال"، إلا أنهم لم يعبروا عن رغبتهم في إضافة أيّة موضوعات أخرى للمناقشة.

وقبل افتتاح السيد الرئيس للاجتماع لمناقشة جدول الأعمال المعلن عنه مسبقاً، طلب السيد علي طريف الإذن بالتداول، حيث تقدم بالشكر على الدعوة لحضور الجمعية العامة العادية السنوية، ورحب بالسيد رئيس مجلس الإدارة، وجميع أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والإدارة التنفيذية، وكافة الحضور، كما تقدم بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جميع الجهود المبذولة، للوصول إلى هذه النتائج الطيبة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021. ثم أشاد بمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق، والذي تضمن بالتفصيل جميع الملاحظات والاقتراحات والأسئلة والردود وذلك حسب المادة (208) من قانون الشركات التجارية وتعديلاته، مقدماً شكره الجزيل للدكتور عبدالرحمن علي سيف على ترأسه للجمعية العامة السابقة بكل اقتدار، وعلى إتاحته الفرصة لجميع السادة المساهمين بالتداول البنّاء وأجاب على جميع الأسئلة بكل شفافية ووضوح، وتقدم أيضاً بشكره الجزيل أيضاً للسيد نادر المسقطي رئيس لجنة التدقيق وللجنة التدقيق على التوصية للمساهمين بتغيير المدقق الخارجي إلى السادة شركة إرنست و يونغ (E&Y)، مقدرين لشركة كي بي إم جي للمحاسبة والتدقيق كل الجهود التيبذلوها في الشركة منذ التأسيس، كما هنا السيد الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي على انضمامهما للعمل بالشركة متطلعين لإنجازات واعدة على الصعيدين المالي وغير المالي سائلاً المولى أن يوفقهما لإدارة الشركة في المرحلة الصعبة القادمة. أما فيما يخص ملاحظاته عن

التوقيع المعتمد



المحضر السابق، فقد أشاد السيد المساهم على طريف الصياغة الصحيحة والدقة المتبعة في كتابة محضر الجمعية العامة وذلك بفضل توجيهات رئيس مجلس الإدارة للسيد أمين سر المجموعة والذي بذل جهداً واضحاً في ذلك.

بعد ذلك، استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في مناقشة أية موضوعات أخرى تحت المادة الأخيرة من جدول الاجتماع وهي "ما يستجد من أعمال"، إلا أنهم لم يعبروا عن رغبتهم في إضافة أية موضوعات أخرى للمناقشة، وعليه بدأ السيد الرئيس في مناقشة جدول الأعمال المعلن عنه والذي تم التداول بشأنه، ووافق المساهمون على مواده كما يلي:

أولاً: **المصادقة على المحضر السابق لاجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 30/03/2021.**
صادق المساهمون على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 30 مارس 2021 المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة.

ثانياً: **مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31/12/2021**
والمصادقة عليه.

طلب السيد علي طريف الإذن بالتداول، حيث قال أنه تقدم باقتراح للشركة في الجمعية العامة السابقة لعقد مؤتمر للمحللين بشكل ربع أو نصف سنوي كما هو معمول به من قبل شركات أخرى مدرجة في بورصة البحرين لاستعراض أداء الشركة، مستفسراً عن سبب عدم قيام الشركة بذلك، وما إذا كانت الشركة تنوى القيام به في المستقبل، أو أن يتم وضع عرض إلكتروني للمستثمرين يتناول أداء الشركة في الموقع الإلكتروني للشركة، كما تطرق إلى عدم وجود تمثيل للمرأة في مجلس الإدارة وخاصة أن هناك كرسياً شاغراً في المجلس متقدماً بطلب للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بتخصيص هذا الكرسي لإمرأة، كما قال أن نسبة التمثيل النسائي في الإدارة التنفيذية قليلة، مستفسراً ما إذا كان لدى الإدارة التنفيذية أية خطط لزيادة تلك النسبة في المستقبل أو أن الإدارة التنفيذية مكتفية بهذه النسبة. كما أشاد بتضمين تقرير المسئولية الاجتماعية والحكومة البيئية والمجتمعية والمؤسسة والحوكمة المؤسسية وطلب من مجلس الإدارة المواصلة على هذا النهج في المرحلة القادمة. كما ألمح أن كافة مواقع الشركة الإلكترونية والتي تسمى نطاقات تحتاج إلى تنشيط وخاصة أن موقعنا الإلكتروني الرئيسي يحتاج إلى عملية تطوير مستمر لمواكبة آخر المستجدات. ثم تطرق إلى تجربة العميل والتي تسمى Customer Experience، وعلى الخصوص التمويل المفتوح Open Finance والتي يشرف عليها مصرف البحرين المركزي وهي في المرحلة الثانية ومن المتوقع انطلاقها منتصف العام، وكذلك الخدمات المالية الحديثة "اشتر الآن وأدفع لاحقاً Buy Now and Pay Later" ودخول شركات الاتصالات في التمويل وأباطرة التكنولوجيا مثل Instagram Pay، WhatsApp Pay، Ali Baba Pay، Libra، Apple Pay وغيرها متسائلاً عن استعدادات الشركة للصمود في الفترة القادمة.

وقد أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة عن عقد مؤتمر للمحللين وشكر السيد المساهم على هذا المقترن الذي تقدم به في العام الماضي معللاً عدم القيام به خلال عام 2021 لانشغل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مواجهة شتى أحداث أهمية قصوى خلال العام المنصرم. أما بالنسبة لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة، فقد طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من السيد المساهم بأن يستبشر خيراً بذلك. أما بالنسبة لتمثيل المرأة في الإدارة التنفيذية، فقد عبر الرئيس التنفيذي عن وجهة نظر مختلفة عن السيد المساهم، حيث قال أنَّ ما نسبته 40% من الإدارة التنفيذية ممثلة في المرأة، حيث توجد في الشركة عناصر نسائية تتصدر مناصب قيادية، منها على سبيل المثال لا الحصر: أ. هدى جناحي - رئيس إدارة المخاطر، أ. عائشة السنان - رئيس الموارد البشرية، أ. دانة السندي - رئيس الشؤون القانونية (والتي استقالت مؤخراً من منصبها لأسباب خاصة)، أ. جليلة السيد عدنان - القائم بأعمال رئيس الشؤون المالية للمجموعة (والمتواجدة على منصة اجتماع الجمعية العامة العادية)، أ. راضية الموسوي - رئيس تجربة العملاء والشكاوى، كما أن لدى الشركة مجموعة من الكفاءات الأخرى الجيدة. أما بخصوص تجربة العملاء، فقد أكد الرئيس التنفيذي أنَّ المنافسة موجودة وقد دعم رأي السيد المساهم في موضوع الخدمات المالية الحديثة مشدداً على أن يكون للمؤسسات والمصارف المرونة الكافية للتعامل مع المنافسين الجدد والتي هي شركات صغيرة أو رقمية ولديها المرونة العالمية والكفاءة لتقديم خدمات





مالية حديثة تتماشى مع العصر، ثم شدّد على أن الشركة في صدد مراجعة استراتيجيةاتها حيث تتضمن خططاً واضحة للتوجه الرقمي وتقدّيم خدمات مالية حديثة والتي سوف تسمح للشركة بأن تكون لديها قاعدة رقمية Digital Platform تستطيع من خلالها إضافة تلك الخدمات عليها كالتي ذكرها السيد المساهم في مداخلته، ولكن الشركة تتطلع أيضاً إلى عقد شراكات مع هذه الشركات والمؤسسات والتي لا يجب أن يُنظر إليها كشركات منافسة بل كشركاء محتملين في المستقبل، وعليه فإنه وبمجرد توافر قاعدة وبنية تحتية رقمية سوف تقوم الشركة بدراسة إمكانية الدخول في شراكات مع هذه الشركات والمؤسسات بهدف إيجاد المزيد من الفوائد ولتقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات لزبائن الشركة. بعد ذلك الطرح التفصيلي، وافق المساهمون على استعراض تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2021 المطبوع والمنشور على الموقع الإلكتروني للشركة وموقع بورصة البحرين.

١٧

الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2021. فرأى السيد عيسى الجودر - ممثل مدقق الحسابات السادة إرنست و يونغ (E&Y) - مختص تقرير مراقبة الحسابات عن حسابات السنة المنتهية في 31/12/2021 الوارد في التقرير السنوي للعام 2021، وافق عليه المساهمون.

د. ابوعا:

4.1

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من الرئيس التنفيذي تقديم عرض موجز عن عمليات الشركة وشركتها التابعة، وفبيل بدهه بالعرض، تقدم الرئيس التنفيذي بخالص الشكر والتقدير لرئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة على الدعم الاممدو والمستمر للادارة التنفيذية ولو لا جهودهم الكبيرة التي بذلوها في السنة المنتهية 2021 لما حققت الشركة هذه النتائج الطيبة. عقب ذلك مباشرةً، استهل الرئيس التنفيذي العرض باستعراض أهم التطورات الحاصلة على مستوى الشركة والتي واصلت اعتماد منهج حوكمة مؤسسية قوي ومتين حيث تمثل ذلك من خلال اجتماعات مجلس الإداره ولجانه الفرعية، إذ بلغ عدد الاجتماعات المنعقدة في 2021 ما يقارب 42 اجتماعاً. كما وعززت الشركة من ممارسات إدارة المخاطر والامتثال من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والأنظمة، فالشركة تعمل اليوم على تطبيق أكثر من نظام في مجال إدارة المخاطر والامتثال، وهي في المراحل الأخيرة لاختيار نظام لإدارة المخاطر التشغيلية، ووظفت الشركة عناصر بشرية من بنوك وشركات عالمية لتقوية هذا الجانب من المخاطر في الشركة، كما أنها في صدد اختيار نظام لمكافحة غسل الأموال، والشركة في المراحل الأخيرة من تطبيق نظام شكاوى العملاء والذي سوف يزود الشركة بسجل تفصيلي لتتبع الشكاوى التي تلقاها الشركة والمدة التي تأخذها حلها، كما أنه يوجد في الشركة نظام تعليم إلكتروني يضمن تعزيز معلومات الموظفين المعرفية خصوصاً في مواضع الامتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وزيادةوعيهم في هذا الجانب. كذلك قامت الشركة من خلال استشاري مستقل بمراجعة أهم السياسات الموجودة في الشركة واقتراح سياسات جديدة، وعليه أقرّ مجلس الإدارة في عام 2021 ثمان سياساتٍ جديدة أو محدثة، بينما تعكف لجان مجلس الإدارة المختلفة ومجلس الإدارة على دراسة إحدى عشر سياسة أخرى بغرض إقرارها، وهو أمر سيساهم في تعزيز وتنمية القاعدة الصلبة التي ترتكز عليها الشركة لمواصلة العمل في المستقبل. وعلى الرغم من تأجيل أقساط القروض استجابةً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، تمكنت الشركة من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل سلس. وللحذر من استلام النقد في فترة الجائحة أدخلت الشركة طرقاً جديدةً للدفع من خلال استخدام نظام "فوواتير Fawateer" و"أبل بي Apple Pay" لتحسين تجربة العملاء في دفع أقساطهم المستحقة باستخدام تقنيات الدفع المعاصرة، وقامت الشركة بعقد شراكةً تعاون مع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية لتبادل الخبرات والاستفادة من منصة خليج البحرين، وحصلت الشركة على إعادة الاعتماد من PCI DSS (The Payment Standard Card Industry Data Security) مما يدل على قوّة ومتانة وصلابة أنمنظام الشركة. ومن جانب آخر، وضمن سياستها المستمرة لتطوير المواهب وتعزيز الكفاءات بالشركة دشنت الشركة برنامج "قادة المستقبل" لموظفي الشركة، بهدف إعداد وتنمية الجيل القادم من القياديّين عبر تعزيز وتطوير خبراتهم ومعارفهم للارتقاء بقدراتهم وكفاءتهم وصقل مهاراتهم لإتاحة الفرص أمامهم للترقى للماراكز القيادية في إحدى الشركات التابعة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية، وقد استفاد من هذه التجربة أكثر من ثلاثة موظف، منهم إثنا عشر موظفاً في المراحل الأخيرة من البرنامج حيث يتم تطويرهم لأخذ مناصب قيادية في الشركة مستقبلاً، وأخيراً قامت الشركة وبناء على

التوقيع المعتمد

توجيهات سعادة محافظ مصرف البحرين المركزي بإنشاء غرفة رضاعة لموظفات الشركة. وقد تلى ذلك عرض مختصر لأداء الشركة الأم والشركات التابعة.

4.2

وبعد الانتهاء من العرض المختصر، طلب من المساهمين والحاضرين طرح الأسئلة أو التعليق، حينئذ طلب المساهم السيد علي طريف الإذن بالتداول حيث أثني على الممارسة الممتازة التي تنتهجها الشركة في تقديم عرض مرئي للمساهمين عن أعمال الشركة والشركات التابعة، مشيداً بقوة العرض والطرح والتي تحاول الشركات الأخرى المساهمة اتباعه في المجتمعات جمعياتها العامة. وأما بخصوص العرض، فقد علق السيد المساهم قائلاً أن جميع شركات المجموعة مهمة ولكن الأهم هو محفظة القروض للشركة الأم والتي لوحظ انخفاضها بوتيرة سريعة بشكل ربع سنوي، ملحاً أنَّ موضوع الحذر وإدارة المخاطر هو أمر واجب ولكن يجب على الشركة أنْ تواصل الإقراض وأنَّ نجد الأماكن التي تتمكن فيها خطورة أكبر وتناسب مع مدى قابلية الشركة لقبول المخاطر Risk Appetite، متسائلاً عن خطة الشركة لرفع نسبة محفظة القروض في عام 2022، وعن المخصصات الموجودة في الشركة لفترة ما بعد التأجيل (فترة الستة أشهر – بعد يونيو 2022) وما إذا كانت المخصصات كافية بعد هذه الفترة، واستفسر عن حجم الشطب في سنة 2021 مقارنة مع 2020، واستفسر بخصوص فجوة حساسية تغيرات أسعار الفائد على صافي الربح وعلى قيمة حقوق الملكية خاصة وأنَّ أسعار الفائد آخذة في الصعود خاصة وأنَّ 125 نقطة تم إقرارها من البنك الاحتياطي الفدرالي قبل فترة بسيطة، وعليه طلب من الإدارة معرفة نقطة الأساس التي أخذتها الإدارة في حساسية الضغط وما هي آثارها على صافي الربح وقيمة حقوق الملكية الاقتصادية.

4.3

ثم قام الرئيس التنفيذي بالرد على استفسارات السيد المساهم على النحو التالي: بخصوص انخفاض محفظة القروض، فقد اتبعت الشركة نهجاً حذراً للغاية في منح القروض الجديدة خلال فترة الجائحة استناداً لمعيار الرغبة في المخاطرة Risk Appetite الذي تتبعه الشركة، إلا أنَّ هذا الانخفاض في محفظة القروض بدأ في التقلص في عام 2021 خاصة مع عودة الحياة إلى طبيعتها، مستشهداً بحجم المحفظة عند مستوى 350 مليون دينار بحريني في عام 2019، وعند مستوى 300 مليون دينار بحريني في عام 2020، وعند مستوى 263 مليون دينار بحريني في عام 2021، أي أنَّ وтیرة الانخفاض في محفظة قروض أخذت في التباطؤ بسبب عودة الشركة لممارسة أنشطتها التجارية بشكل تدريجي مشوبٍ بالحذر، وتأمل الشركة في المحافظة على محفظة القروض في عام 2022، وسوف تتطلع لزيادة حجم المحفظة مع تحسن الأوضاع في السوق. وأضاف نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبدالرحمن علي سيف قائلاً أنَّ محفظة القروض مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسوق مبيعات السيارات، حيث شهدت أسواق المنطقة تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأربع الماضية بمعدلات تراوحت بين 15% إلى 30%. وبالنظر للأوضاع السوقية غير المؤاتية يضاف إليها تطبيق ضريبة القيمة المضافة انعكس على حجم محفظة القروض وهو أثر طبيعي وعليه لا يمكن أن يفسر انخفاض حجم المحفظة فقط بسبب اتباع الشركة منهجاً متحفظاً في الإقراض أو أنها محجمة عن الإقراض. أما بالنسبة للتحوطات، فقد أكد السيد الرئيس التنفيذي أنَّ الشركة تتبع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss Mode كحال بقية البنوك والمؤسسات المالية، وهذا النموذج هو الذي يبيّن المستوى الأمثل للمخصصات التي لا بدَّ أن تأخذها الشركة، مشيراً إلى أنَّ المخصصات أو التحوطات التي أخذتها الشركة كانت أكبر بكثير مما يتطلبه ذلك النموذج، وذلك بالنظر إلى اتباع الشركة نهجاً متحفظاً مشوباً بالحذر مقابل التوقعات التي يمكن تحدثُها في يونيو 2022 بعد إنتهاء فترة تأجيل الأقساط، وعليه فإنَّ الشركة راضية في الوقت الحاضر عن مستوى المخصصات المرصودة، وقد أكد على ذلك المدقق الخارجي.

4.4

وبطلب من رئيس مجلس الإدارة قام السيد عيسى الجودر بإبداء وجهة نظر المدقق الخارجي حول المخصصات حيث أكد على تصريح الرئيس التنفيذي بأنه توجد لدى الشركة مخصصات كافية لأي تعرضات أو أمور غير متوقعة في المستقبل خاصة بعد انتهاء فترة تأجيل الأقساط في شهر يونيو 2022، مشدداً على أنَّ سياسة الشركة في هذا الجانب كانت سياسة متحفظة جداً. وأما بخصوص عمليات شطب الديون المعدومة، فأجاب الرئيس التنفيذي أنَّ الشطب بلغ 10.2 مليون دينار بحريني في عام 2020، وبلغ 13 مليون دينار بحريني في عام 2021، وهنا أوضح نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبدالرحمن علي سيف أنَّ الشطب المحاسبي لا يعني أنَّ الشركة قد تخلت عن مسؤوليتها في مطالبة الزبائن بالالمبالغ المستحقة عليهم. أما بالنسبة لحساسية الشركة لارتفاع أسعار الفائد، فأجاب الرئيس التنفيذي أنَّ

التوقيع المعتمد


التأثير سوف يكون طفيفاً على الشركة خاصة وأن أكثر من 50% من المحفظة مغطاة بالتحوط من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة وأن أي تغيير في أسعار الفائدة سيؤثر فقط على 50% من المحفظة، وبحسب توقعات الشركة سيكون التأثير طفيفاً دون مستوى المليوندينار بحريني أو 700 ألف دينار بحريني في حال ارتفاع أسعار الفائدة 6 مرات حسب توقعات بعض المحللين الماليين. وبعد العرض المقدم من الرئيس التنفيذي، صادقت الجمعية العامة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2021 من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2021 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

خامساً
اعتمدت الجمعية العامة توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وذلك على النحو التالي:

- أ. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع (5,712,035.5 دينار بحريني)، أي 25 فلساً للسهم الواحد، في تاريخ 14 أبريل 2022.
- ب. ترحيل مبلغ 500,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام.
- ج. تخصيص مبلغ 150,000 دينار بحريني للهبات والتبرعات.
- د. تدوير مبلغ 495,526 دينار بحريني أرباح مستبقة مرحلة.

سادساً
وافقت الجمعية العامة على مقترن توزيع مبلغ 330,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.

سابعاً:
الموافقة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 50 مليون دينار بحريني وتحدد شروط ومتطلبات إصدارها من قبل مجلس الإدارة، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي. أوضح السيد الرئيس أن هذه المادة مادة ثابتة في جدول أعمال الجمعية العامة في كل عام، وذلك لضمان وجود موافقة المساهمين على الدوام لإصدار سندات بحسب القانون لتعزيز متطلبات السيولة عند الحاجة، وأكد أن متطلبات التمويل تتناسب مع نمو عمليات الشركة. بعد ذلك، وافقت الجمعية العامة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 50 مليون دينار بحريني، وخلال ذلك، وافقت مجلس الإدارة بتحديد شروط ومتطلبات إصدارها بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

ثامناً:
مناقشة تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 31/12/2021 والمصادقة عليه. صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 31/12/2021، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2021 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

تاسعاً:
أخطر السادة المساهمون باستقالة السيد محمد جهاد بوكمال من مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عقب تعيينه نائباً للرئيس التنفيذي في شركة البحرين للتسهيلات التجارية.

عاشرًا
وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2021.

حادي عشر:
الموافقة على إعادة تعيين إرنست و يونغ (E&Y) كمدقق خارجي لتدقيق الحسابات عن السنة المالية 2022 بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وافقت الجمعية العامة على تعيين إرنست و يونغ (E&Y) كمدققين خارجيين لتدقيق حسابات عام 2022، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وخلال ذلك مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثاني عشر:
التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي من الأطراف ذوى العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (25) من البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية

التوقيع المعتمد


الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001. بطلب من السيد الرئيس، قرأ سكرتير مجلس الإدارة على السادة المساهمين تقريراً مختصراً تضمن "إخطار السادة المساهمين بأنه توجد لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الإنتمانية". وتسرى هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وأعضاء الإدارة العليا والموظفين. كما وتسرى ضمن نطاقها التسهيلات الإنتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها. ويمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم 25 المندرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2021 وحسب التقرير السنوي وبمصادقة المدققين الخارجيين. كما أنه أحاط السادة المساهمين علماً بأنه تتوافق لديه في قاعة الاجتماع التفاصيل الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة باسم بصورة منفصلة لمن أراد الإطلاع عليها بصورة منفصلة بعد التواصل معه كسكرتير مجلس الإدارة في وقت لاحق". وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة على ما ورد في محتوى التقرير المقرء، وحسب ما ورد في التقرير السنوي للعام 2021، آخذين في الاعتبار أن التفاصيل الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة باسم تتوافق بصورة منفصلة لدى سكرتير مجلس الإدارة لمن يطلبها من المساهمين والجهات الرسمية والرقابية، حسب ما تم الإعلان عنه أثناء الاجتماع.

ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.
لم تناقش أيُّ موضوعاتٍ أخرى تحت هذه المادة.

ثالث عشر:

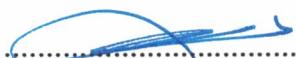
في ختام الاجتماع، تقدم السيد الرئيس بالشكر الجليل إلى المساهمين وجميع الحاضرين تلبية دعوة حضور الاجتماع ودعمهم المتواصل واللامحدود للشركة.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر واثنين وأربعين دقيقة صباحاً.



السيد جلال جعفر الموسوي
سكرتير مجلس الإدارة

٢٠٢٢ | ٤١٦



عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة

٢٠٢٢ | ٤١٦

التوقيع المعتمد